

Distr.: General
29 June 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 21 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن التصعيد الخطير للإرهاب والعنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني يرغمني على توجيه نداء عاجل آخر إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل، بعد يوم واحد فقط من رسالتي السابقة إليكم.

تقوم إسرائيل وقواتها العسكرية ومليشيات المستوطنين بحرق القرى الفلسطينية، وترويع المجتمعات الفلسطينية، وتشريد الأسر الفلسطينية، وسرقة الأراضي الفلسطينية، ومهاجمة وقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال.

وعلى الرغم من أن العالم يشهد عدوانا إجراميا آخر على شعبنا، فإنه لا يزال عاجزا عن التصرف لتزويدهم بالحماية التي يحتاجونها بشدة ويستحقونها وفقا للقانون الدولي الإنساني بوصفهم أشخاصا محميين في ظل احتلال عسكري عمره الآن 56 عاما.

وليس أوضح من هذا الأمر: فعلى الرغم من صدور إدانات ومطالبات لا حصر لها للكف عن هذه الأعمال، أصبحت حملة الترويع هذه المستمرة منذ عقود ضد الشعب الفلسطيني أكثر ضراوة لأن المسؤولين والأفراد العسكريين الإسرائيليين، والمستوطنين الإسرائيليين الذين يلقون التشجيع، أصبحوا يعتقدون أن بإمكانهم مواصلة ما يرتكبونه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية دون عاقبة واحدة، حيث لا تزال المساءلة غائبة.

واليوم، تجلى ذلك الإفلات من العقاب في هجمات شنها المستوطنون الإسرائيليون على قرى ترمسعيا واللبن الشرقية وسنجل وغيرها من القرى في الضفة الغربية المحتلة. فقد شن مئات المستوطنين الإسرائيليين، تحت أعين قوات الاحتلال الإسرائيلية وبدعم منها، هجمات جامحة ضد المدنيين الفلسطينيين



وأضرموا النار في المنازل والمركبات، عامدين إلى ارتكاب هذا العنف كشكل من أشكال الانتقام ولترجيع جميع السكان.

وُقُتل شاب فلسطيني يبلغ من العمر 27 عاما يدعى عمر قطين على يد المهاجمين الإسرائيليين في ترمسعيا، وأصيب عدة مدنيين آخرين بجروح. وفي حادث مأساوي وقع اليوم أيضاً، اضطرت أسرة أخرى من جنين إلى دفن طفلتها. فقد توفيت اليوم الفتاة البالغة من العمر 15 عاماً، سديل غسان إبراهيم نغنية، متأثرة بجروحها بعد أن أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على رأسها في جنين في 19 حزيران/يونيه. وكانت سديل قد أصيبت برصاصة في مقدمة رأسها، أطلقها جندي إسرائيلي كان مختبئاً في مركبة عسكرية مدرعة كانت تبعد عن منزل أسرتها في مخيم جنين للاجئين.

ولا يزال هناك انعدام للمساءلة، ولا تزال إسرائيل غير مدرجة في قوائم الجهات التي تنتهك باستمرار حقوق الأطفال.

وكانت المشاهد في القرى الفلسطينية التي هوجمت اليوم تذكيراً بالهجوم الإرهابي الذي وقع على قرية حوارة في شباط/فبراير من هذا العام، الذي اعتبره حتى الإسرائيليون مذبة والذي لم تعقبه أي مساءلة على الإطلاق. وهكذا، في هجوم اليوم، قامت عصابات متطرفة من المستوطنين بإحراق ما لا يقل عن 30 منزلاً و 60 مركبة وارتكاب أعمال عنف أخرى لا حصر لها.

والحقيقة هي أن الإرهاب الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون هو إرهاب برعاية الدولة؛ فهو يتم بتسهيل مالي وسياسي ودبلوماسي وتشجيع ودعم من قبل كل فرع من فروع الحكومة الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الإرهاب الذي ترعاه الدولة يتقبله المسؤولون الإسرائيليون علناً بل ويحتفون به، ومن بينهم من يدعون إلى مثل هذه الهجمات الانتقامية ويتباهون بهيمنة إسرائيل على الشعب الفلسطيني وإخضاعه لها وسرقة الأرض الفلسطينية وضمانها بكل الوسائل والتدابير، ويعملون على تحقيقها علناً ودونما خجل.

ونتيجة لذلك، لا تزال حياة الفلسطينيين معرضة للخطر، وأصبح هذا الاحتلال الاستعماري غير المشروع ونظام الحكم القائم على الفصل العنصري أكثر رسوخاً وخروجاً على القانون، مما يعرض للخطر مستقبل الشعبين والمنطقة ككل، ويهدد السلام والأمن الدوليين.

ولا سبيل لضمان حماية الشعب الفلسطيني وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العيش كشعب حر في وطنه، إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وتفكيك نظام حكمها البغيض القائم على الفصل العنصري.

وتدين القيادة الفلسطينية بأشد العبارات الممكنة جميع هذه الجرائم الشنيعة المرتكبة ضد شعبنا، وتهيب بالمجتمع الدولي أن ينبري للنهوض بمسؤولياته والعمل على وجه الاستعجال لوقف هذا التصعيد الخطير وحماية الشعب الفلسطيني.

ويقع على عاتق مجلس الأمن والأمين العام وجميع الجهات الفاعلة الحكومية المسؤولية واجب التصرف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وسائر أحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتخاذ إجراء فوري لمساءلة إسرائيل وميليشياتها الإرهابية من المستوطنين إلى أقصى حد يسمح به القانون، فذلك أمر حاسم الأهمية لفرض تكلفة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هذه المرتكبة ضد شعبنا ووقفها في نهاية المطاف.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 794 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 20 حزيران/يونيه 2023 (A/ES-10/942-S/2023/454) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
